

بيئة الاستثمار العراقية ومدى ملائمتها لإقامة المناطق الصناعية

أ.د. فارس كريم بريهي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

Faris.hassen@yahoo.com

الباحثة: عبير نوري فرحان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

Abeernoori@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل واقع البيئة الاستثمارية في العراق من خلال محدداتها ومؤشراتها وبيان مدى ملائمتها لإقامة مناطق صناعية تسهم في جذب الاستثمار الخاص. وتكمن مشكلة البحث في ضعف البيئة الاستثمارية وعدم ملائمتها لجذب الاستثمار الخاص بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والامنية فضلا عن تردي الاوضاع الاقتصادية وتهالك البنية التحتية. وتوصل البحث الى عدة استنتاجات كان من اهمها ضعف الاجراءات في عمل الحكومة العراقية في توفير بيئة استثمارية آمنة تحمل مقومات البيئة الملائمة لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي. إضافة الى ان العراق يعاني من قصور كبير في البنية التحتية، فضلا عن تزايد الفساد الاداري والمالي. واوصت الدراسة بضرورة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد كلياً على القطاع النفطي، وتوجيه عناية خاصة لقطاع الصناعة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وتوجيه البرامج والسياسات المحفزة للاستثمارات المحلية والاجنبية.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية، المناطق الصناعية.

The Iraqi investment environment and its suitability for establishing industrial zones

Researcher: Abeer Norri Farhan
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Prof. Dr. Faris Kareem Bureihi
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

The research aims to analyze the reality of the investment environment in Iraq through its determinants and indicators and to indicate its suitability for the establishment of industrial zones that contribute to attracting private investment. The research problem lies in the weak investment environment and its inappropriateness to attract private investment due to the instability of political and security conditions, as well as the deteriorating economic conditions and the deterioration of infrastructure. The research reached several conclusions, the most important of which was that there was a delay and confusion in the work of the Iraqi government in providing a safe investment environment bearing the components of the appropriate environment to attract local and foreign investment. In addition to that, Iraq suffers from a major deficiency in the infrastructure, As well as the increase in administrative and financial corruption. The study recommended the necessity to diversify the structure of the national economy and not to rely entirely on the oil sector, to pay special attention to the industrial sector and raise its contribution to the gross domestic product, and to direct programs and policies that stimulate domestic and foreign investments.

Keywords: investment environment, industrial zones.

المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف البيئة الاستثمارية بسبب ضعف الإجراءات السياسية والاقتصادية، ضعف البنى التحتية، هشاشة الوضع الأمني، وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وغيرها من المحددات التي تقف عائقاً أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية، إن عملية تحسين مناخ الاستثمار في العراق تحتاج إلى تهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال عدة آليات منها إقامة وتطوير المناطق الصناعية التي تسهم في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في ضعف البيئة الاستثمارية وعدم الاهتمام بتوفير بيئة ملائمة للاستثمار من خلال إقامة المناطق الصناعية بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والأمنية فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية وتهالك البنية التحتية.

فرضية البحث: ان إقامة المناطق الصناعية في العراق يعتمد على خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال الاهتمام بالبنية التحتية والبيئة القانونية والتشريعية والاستقرار السياسي والاقتصادي.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل واقع البيئة الاستثمارية في العراق من خلال محدداتها ومؤشراتها وبيان مدى ملاءمتها لإقامة مناطق صناعية تسهم في جذب الاستثمار الخاص.

المحور الأول: البيئة الاستثمارية والمناطق الصناعية

أولاً. البيئة الاستثمارية: وهي البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار وتتيح للمستثمرين رجال الأعمال الامكانية او الفرصة لاستثمار أموالهم في أفضل فرصة استثمارية، استناداً للدراسات الاقتصادية والمالية التي تجري من قبل المتخصصين لهذه الفرص، وتعرف على انها (مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتوقعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر). (الجبوري، 2016: 146) وعُرفت البيئة الاستثمارية من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنها (البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابلها عجز غير مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى به وبيئة سياسية او مؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري). (العبيدي، 2010: 31)

ثانياً. المناطق الصناعية:

1. مفهوم المناطق الصناعية: تعرف المناطق الصناعية على أنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها في منطقة جغرافية واحدة، وهي تنقسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمت مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار. وتعرف أيضاً بأنها مواقع ادخلت عليها التحسينات لتشكل عاملاً محفزاً لإنشاء الصناعات بكل أحجامها وأنواعها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذه الحاجة. (خلفلاوي، 2017: 20)

2. أهمية المناطق الصناعية: يمكن إيضاح أهمية المناطق الصناعية في الآتي: (Men, 2014: 5)

أ. الاستثمار الأجنبي في المناطق الصناعية هو مصدر إضافي مهم للموارد الرأسمالية للتنمية الاقتصادية، إذ يتطلب النمو والتنمية الاقتصادية أن يكون حجم الاستثمار كبيراً جداً. ولأن رأس

المال المحلي لا يكفي لتلبية هذا الطلب، لذلك فإن جذب الاستثمار المباشر أمر مهم للغاية. ووفقاً للبنك الدولي، فإن تنفيذ المشاريع في مجال الملكية يكون من قبل مستثمرين أجانب أو مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية (24٪ مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية، 33٪ مستثمرين أجانب، 43٪ مستثمرين محليين). لذلك ساهم أصحاب الملكية بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف.

ب. تجذب المنطقة الصناعية الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والتقنية العالية: إن اكتساب التكنولوجيا والمهارات هو الهدف الذي تهتم به الدول النامية نظراً لإنشاء منتجات تنافسية في السوق العالمية والسوق المحلية، غالباً ما يضع المستثمرون في المناطق الصناعية تقنية حديثة نسبياً وأكثر التقنيات تقدماً في العالم. على الرغم من أن المناطق الصناعية غالباً ما تقوم بشكل رئيسي بتصنيع السلع الاستهلاكية، وعملية التجميع، لكن عملية نقل التكنولوجيا لا تزال تحدث في أشكال عديدة منها تدريب العمال على استخدام الجهاز المضيف، وتكنولوجيا الإنتاج. بالإضافة إلى أنها تعلم الكثير من الخبرة الإدارية الأجنبية.

ج. إن الاستثمار في المناطق الصناعية يعزز عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية نحو التصنيع والتحديث. بسبب تأثير رأس المال والعلوم والتكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المجذب مع تغير الهيكل الاقتصادي. هذا الاتجاه يؤدي إلى زيادة حصة المنتجات والخدمات الصناعية، مما يقلل من نسبة المنتجات الزراعية. كما أن زيادة عدد الشركات الاستثمارية الأجنبية في المنطقة الصناعية ستجذب عدداً متزايداً من الأيدي العاملة مما يعني توفير وظائف للبلد المضيف. وزيادة في الصادرات وزيادة عائدات النقد الأجنبي للبلد. (Men, 2014: 5)

المحور الثاني: البيئة الاستثمارية في العراق

يسعى العراق في الوقت الحالي إلى زيادة استثماراته في البنى التحتية، وإن أغلب المشاريع الاستثمارية تتجه صوب هذه البنى رغم الحاجة الكبيرة للموارد المالية للاستثمار في زيادة مؤشرات البنى التحتية في صالح جذب الاستثمارات. وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الحكومة والهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات المحلية لتحفيز الاستثمار، وتوفير الأجواء الملائمة من خلال النشاطات المختلفة سواء تعلق ذلك بالجهود الترويجية وعقد الاتفاقات الثنائية والمؤتمرات والندوات وإعداد الخرائط الاستثمارية وبيان الفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها، لكن رغم كل تلك الجهود فقد ظهرت العديد من المؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية والإقليمية والتي يسترشد بها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية حول التوجه إلى العراق، ومن هذه المؤشرات مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً ومنذ العام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، أظهر صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال وفق المقاييس الموضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لتلك الأعمال وإنفاذها. (حمزة، 2012: 36)

أولاً. محددات البيئة الاستثمارية في العراق: توجد العديد من المحددات التي قد تؤثر على قرارات المستثمرين والتي تحدد إن كان ممكناً القيام بالاستثمار أم لا، ومن هذه المحددات ما يأتي:

1. الاستقرار السياسي والأمني: يعد المناخ السياسي من أهم العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري سواء سلباً أو إيجاباً، ويحدث الأثر السلبي في حالة عدم تحقق الاستقرار السياسي والأمني الذي يعد جرس إنذار وخطر للشركات متعددة الجنسية. وتبعاً لذلك فإن البيئة الاستثمارية في العراق قد تأثرت كثيراً بالظروف السياسية والأمنية غير المستقرة والتي تركت آثارها على عملية جذب

الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة وعلى هروب رؤوس الاموال الوطنية من جهة اخرى.
(العبيدي، 2010).

2. معدل التضخم: يعد معدل التضخم من العوامل المؤثرة في بيئة الاستثمار على المستوى الكلي ويأخذ اتجاهها عكسيا مع التدفقات الاستثمارية للبلد المضيف. وقد عانى الاقتصاد العراقي من هذه الظاهرة الخطرة والمتمثلة بالارتفاع المستمر في معدلات الاسعار نتيجة لعدم مرونة العرض الكلي وعدم قدرته للاستجابة الى ضغوط الطلب الكلي. ويساهم عدم الاستقرار السياسي والامني ووفرة السيولة النقدية مقابل شحة السلع والخدمات في تفاقم مشكلة التضخم في العراق، والذي افرز نتائج اقتصادية غير مرغوبة انعكست على انخفاض القوة الشرائية للدخل القابل للتصرف وهو ما أدى بالتالي الى تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي مما ترك أثارا سلبية على النمو الاقتصادي خاصة في الاجل الطويل (عبد الرضا، 2008).

3. الفساد الاداري والمالي: نمت هذه الظاهرة سريعا في العراق خاصة بعد عام 2003 وما نجم عنه من تدمير وتخريب لمنظومة القيم والاخلاق في المجتمع العراقي وغياب الدولة بكل مؤسساتها لفترة غير قليلة، وغياب المساءلة او الشفافية او تداخل الصلاحيات وضعف الهياكل التنظيمية او عدم وضوح الحسابات المالية وغير ذلك، وما نجم عنه من اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتضخم وبطالة، فضلا عن انكشاف السوق العراقية على الاسواق العالمية، فضلا عن الروتين القاتل والفترة الزمنية وطبيعة الاجراءات التي تتطلبها عملية الموافقة على الاستثمار تمثل الوجه الآخر للفساد، اذ يصنف العراق من اكثر الدول تعقيدا في منح اجازات الاستثمار.

4. ضعف البيئة القانونية: تعاني البيئة القانونية من قلة عدد القوانين وضعف او تعطيل قوانين اخرى كقانون المنافسة ومنع الاحتكار، قانون حماية المنتج الوطني، قانون حماية المستهلك، قانون التعريف الكمركية، قانون دعم الصادرات، قانون العلامات التجارية، قانون تسجيل الشركات، فضلا عن قانون حماية الملكية الفكرية، ان هذه الحزمة من القوانين عند تشريعها وتفعيلها ستعطي اشارات ايجابية للمستثمر الاجنبي بالتوجه نحو البيئة العراقية، وبالعكس، إذ ان العديد من القوانين غير مشرعة والاخرى تم تشريعها ولكن غير مفعلة مما ساهمت افي ضعف توجه المستثمر الاجنبي نحو العراق. (بلاسم، 2013: 55)

5. البنى التحتية: والمقصود به قطاع الاصول الاجتماعية او مشاريع الهياكل الاساسية ويضم وسائل الاتصال الحديثة، الطرق او المطارات او سكك الحديد او وسائل النقل والموانئ او غيرها، ومن المؤشرات التي تقيس تلك البنى اطوال الطرق السريعة او السكك الحديدية وعدد مستخدمي الانترنت... الخ.

إن ارتفاع تلك المؤشرات ينعكس ايجابيا على تكاليف واعباء المستثمر وبالتالي على كسب ثقته والعكس صحيح.

ثانيا. عقبات الاستثمار في العراق: إن من أهم مراحل معالجة العقبات التي تواجه الاستثمار في العراق هو معرفة تلك العقبات وتصنيفها إلى مجموعات مختلفة ويمكن إيجاز هذه العقبات بالآتي:
(رشيد، 2015: 108)

1. مجموعة العقبات الهيكلية: حيث انهيار البنية التحتية من طرق حديثة واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات والطاقة الكهربائية والمياه.

2. مجموعة العقوبات القانونية وتشمل:

أ. المناخ التنظيمي وهو عبارة عن توضيح للكيفية التي تؤثر بها أنظمة الحكومة وقوانينها على الأعمال وأنشطتها والتي لها أثر كبير على كفاءة التشغيل والتكلفة، ومن ثم على ربحية المؤسسات. وفي العراق تجد عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات، مما يشنت المستثمر بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسؤول لآخر.

ب. عدم الاستقرار في تشريعات الاستثمار المنظمة لها والتسرع في اصدار العديد منها وكذلك التداخل فيما بينها والتأخر في إصدار الأنظمة المطلوبة لتنفيذ الموجود منها مما يولد للمستثمر شعور بعدم الثقة أو الاطمئنان.

ج. عدم الوضوح في نصوص قانون الاستثمار وعدم وجود لوائح وانظمة تساعد على استبيان الغموض، فبالرغم من اصدار نظام الاستثمار رقم 23 لسنة 2009، الا انه لم يفي بتوضيح وتفسير القانون. اضافة الى التحديات المرتبطة بالجهاز المصرفي، إذ يعاني الجهاز المصرفي من العديد من المخاطر والتحديات، فقد اثبت تراجعاً نسبياً، وتحول الى جهاز إداري حكومي متقل بالأعباء ومقيد بالقرارات التي تمنع عنه مرونة العمل.

3. مجموعة العقوبات الاقتصادية والمالية: وتتمثل بعدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار، وتضارب السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية، والظروف الاستثمارية الملائمة في العديد من القطاعات العراقية لمختلف المحافظات، احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن.

4. مجموعة عقبات تنظيمية وإجرائية وإدارية: ويمكن تلخيصها بالآتي: تعدد الوزارات المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات فيما بينها أحياناً، بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، تعقيد الاجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وببطء التنفيذ والتأخر المستمر والمتعمد، مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر في البيروقراطية لإنجاز المعاملة الخاصة بمشروعه، عدم وجود كوادر بشرية كفوءة ومدرّبة في إدارات اجهزة الاستثمار من اجل انجاز المعاملات بكفاءة عالية، نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة مما يعيق تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع الكلفة ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار. (رشيد، 2015: 108)

ثالثاً. قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 المعدل: يهدف هذا القانون إلى جذب وتشجيع الاستثمارات واكتساب تقنيات متطورة وتعزيز دوري القطاع الخاص المحلي والأجنبي فضلاً عن توسيع حجم الصادرات وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي في القطاعات التي يمتلك فيها العراق ميزة نسبية. ومن خلال هذا القانون يمكن توجيه الاستثمارات الاجنبية الى القطاعات او المناطق الضرورية، وعن طريق تقديم حوافز واعفاءات اضافية للمستثمرين الذين يوجهون استثماراتهم لتلك المناطق او القطاعات الاقتصادية ذات الاهمية الاستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اما الاتجاه الداخلي في القانون رقم (13) لعام 2006 فهو كالتالي:

1. استثنى قطاعات الاستخراج وإنتاج النفط والغاز من أحكام هذا القانون وذلك بموجب المادة ثلاثون من القانون.
2. أشار القانون الجديد ضمن الفصل الثالث والرابع إلى استخدام العمال العراقيين وتدريبهم وزيادة كفاءتهم على العمل وحدد نسبة ٥٠% من العمالة الوطنية للعمل ضمن المشاريع الاستثمارية.

3. عرف المستثمر الأجنبي ضمن المادة (1) "إن المستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل الجنسية العراقية في حالة الشخص الحقيقي ومسجل في بلد أجنبي إذا كان شخصاً معنوياً أو حقوقياً".
 4. حدد مدة الإيجار اعلى ألا تزيد عن خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة الوطنية للاستثمار ويراعى في ذلك الدواعي والجدوى الاقتصادية للتجديد.
 5. ألزم المستثمر المحافظة على سلامة البيئة والالتزام بالقوانين المتعلقة بالأمن والصحة.
 6. حدد أن الإعفاء الضريبي للمشاريع الحاصلة على إجازة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار بالإعفاء الضريبي والرسوم لمدة عشر سنوات، مع اعطاء الحق في زيادة مدة الإعفاء الضريبي وبشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل إلى 15 سنة في حالة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع 0.5%.
 7. لم يحدد السلطة الرقابية لكافة المشاريع والشركات وفروعها (عبادة، 2018: بلا).
- وتشكل بموجب هذا القانون هيئة تسمى (الهيئة الوطنية للاستثمار) تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيئة أو من يخوله، وتكون مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار، ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها ومراقبة تطبيق هذه الضوابط او التعليمات في مجال الاستثمار. وتهدف الهيئة إلى تشجيع الاستثمار من خلال العمل على تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها، تبسيط إجراءات التسجيل والإجازة للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها وإعطاء الأولوية لها في الانجاز لدى الجهات الرسمية واستكمال إجراءات إجابة طلبات المستثمرين واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمر والمشروع، والعمل على إقامة مناطق استثمارية آمنة بموافقة مجلس الوزراء، تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسره وتسهيلات مالية لهم بالتنسيق مع وزارة المالية والاستعانة بالمؤسسات المصرفية مع اشتراط أن يقوم المستثمر الحاصل على القرض باستخدام عدد من العراقيين العاطلين عن العمل بما يتناسب مع حجم القرض (مجلس النواب العراقي، القوانين الصادرة: www.parliament.iq).
- رابعا. موقع العراق وفقا لمؤشرات بيئة الأعمال الدولية:** يحاول العراق إصلاح بيئة الأعمال ضمن سياسات التحول إلى اقتصاد السوق بعد عام 2003 التي اقرها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، إلا إن أنشطة الأعمال ظلت متخلفة ولم ترتقي إلى المستوى الذي يجعلها بيئة مؤازرة للإصلاحات النقدية والمالية، إذ احتل العراق المراتب الأخيرة ضمن مؤشرات بيئة الأعمال، بحسب التقارير التي يصدرها البنك الدولي للمدة (2008-2013)، والذي يشمل ممارسة الأعمال في العالم، وكان عدد الدول التي شملها التقرير (20) دولة عربية وجاء ترتيب العراق ضمن المرتبة 20 بالنسبة للدول العربية، وما بين المرتبة 141-165 بالنسبة لدول العالم التي بلغ عددها ما بين 178-185 دولة اعلى مستوى العالم. (عيدان، كاظم، 2015: بلا)، ويعد ترتيب بلد ما على اساس سهولة ممارسة أنشطة الاعمال هو متوسط الدرجات التصنيفية العشر المدرجة في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2019، ويشير ارتفاع درجة التصنيف الى بيئة أكثر كفاءة لممارسة أنشطة الاعمال. وبالنسبة لموقع العراق من المعايير الجزئية العشرة التي لا يزال البنك الدولي يسعى لإضافة معايير جديدة والتي تعد من مؤشرات جذب او طرد الاستثمارات، وفي الوقت نفسه تعد تحديا كبيرا وعائقا بوجه الاستثمار الصناعي فلا يزال العراق بعيدا عن هذه المعايير، فهي معايير تعجيزية للاستثمار في نشاط القطاع الصناعي الخاص، ومن ثم فإن العمل على معالجة

الخلل في هذه النقاط مسألة أساسية في الماضي قدما نحو الاستثمارات ولا سيما الاستثمارات الأجنبية. (موحي، 2019: 54)، ويمكن توضيح التراجع في الاستثمار الصناعي الخاص من خلال بيان موقع العراق في معايير البنك الدولي كمحدد أساسي لجذب أو طرد الاستثمارات، وكما مبين في الجدول (1) وكالتالي:

الجدول (1): ترتيب العراق دولياً وفق المعايير الجزئية لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في نشرة البنك الدولي 2020

ت	ترتيب العراق عالمياً	المعايير الجزئية للبنك الدولي
1	154	البدء في الأعمال التجارية
2	186	الحصول على الائتمان
3	168	تسوية حالات الاعسار والافلاس
4	103	التعامل مع أعمال البناء والتشييد اللازمة للمشروع (استخراج تراخيص البناء)
5	131	الحصول على الطاقة الكهربائية
6	111	حماية المستثمرين الاقلية
7	131	دفع الضرائب
8	181	التجارة عبر الحدود
9	121	اجراءات تسجيل المشروع الصناعي
10	147	انقاذ العقود

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على بيانات:

World Bank, Doing Business (2020) <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq>

المحور الثالث: المناطق الصناعية في العراق

اولاً. **العلاقة بين المناطق الصناعية والاستثمار:** تلعب العوامل المؤثرة على الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية دوراً مهماً في جذب الاستثمار الخاص من خلال توفير البنية التحتية بمواصفات عالية الجودة من مياه، كهرباء، صرف صحي وطرق معبدة، مع إقامة مصانع بمساحات مختلفة لتلائم كافة أنواع الأنشطة الاستثمارية، ذلك بجانب منح الإعفاءات الضريبية، التسهيلات الجمركية والامتيازات المختلفة من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الإدارية مما يساعد على توفير وقت المستثمر، والقضاء على الروتين والبيروقراطية (فريحه، عزوزي، 2015: 83)، حيث يقوم المستثمر بتقديم طلبه برغبته في الاستثمار في المدينة الصناعية إلى تلك الجهة، التي تقوم بدورها بإنهاء كافة الإجراءات المرتبطة بالموافقات من الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة. وتسهم المناطق الصناعية في تعزيز حجم الاستثمار في القطاع الصناعي، وذلك من خلال توفير البيئة الجاذبة للاستثمار، وفتح باب الاستثمار للتصدير إلى الأسواق الخارجية، إذ إن استخدام أحدث النظم التكنولوجية في المناطق الصناعية يعمل على تسهيل الترويج للفرص والامتيازات الاستثمارية فيها عبر الوسائل المتعددة من إعلامية والإلكترونية (مقداد، القدرة، 2009: 599).

ثانياً. **امتيازات المستثمر في العراق:** المستثمر سَيَتَمَتَّعُ بالامتيازات التالية التي ستكون داعمة وجاذبة لإقامة المناطق الصناعية في العراق، إذ يمتلك الحق في:

1. حق تأسيس مكاتب وفروع تمثيل تجاري في العراق، هذه المكاتب والفروع ستسجل لدى مكتب سجل الشركات العراقي في وزارة التجارة.
2. يؤسس عمل مشترك مع مستثمر عراقي أو أجنبي.
3. بيع أسهمه في السوق بالسعر المتداول.
4. يتعاون مع الشركاء العراقيين.
5. يمتلك أو يستعمل المستثمر ماله في العراق بموجب القواعد السائدة.
6. استخدام عملات قابلة للتحويل وله الحق في نقل أمواله إلى داخل أو خارج العراق وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.
7. وزارة الصناعة والمعادن سوف تزوده بالكتب اللازمة للجهات ذات العلاقة لتسهيل عمله.
8. استثناء الأصول المستوردة التي يحتاجها المستثمر لإعادة التأهيل والتطوير للمعامل من الضرائب.
9. المستثمر سيضمن بالكامل استثماره لأن العراق أصبح عضواً في وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف/مجموعة البنك الدولي (MIGA) (وزارة الصناعة والمعادن، هيئة المدن الصناعية، قسم التخطيط والدراسات).

ثالثاً. نماذج من المناطق الصناعية في العراق: إن من ضمن أهداف وزارة الصناعة والمعادن إنشاء المناطق أو المدن الصناعية الحديثة في كافة أنحاء العراق، لغرض تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تخدم الاقتصاد الوطني، وتخلق فرص عمل للكثير من العاملين من ذوي الاختصاصات المتنوعة في المحافظات المزعم إنشاء هذه المناطق أو المدن فيها، كما إن إقامة هذه المناطق يعد مطلباً اقتصادياً لما له من دور فعال في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية وتوفير المكان الملائم امامها وتزويدها بالخدمات الأساسية والمساندة، إضافة الى كونها مطلباً اجتماعياً وتنموياً لمساهمتها الأكيدة في تحقيق النهضة التنموية في المحافظات التي تقام على أرضها وتنشيط الحركة العمرانية والتجارية فيها (وزارة الصناعة، المديرية العامة للتنمية الصناعية). ونظراً لأهميتها فقد لجأ العراق إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة تساعد على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني فضلاً عن تحسين البيئة الصناعية، فقد تم التخطيط لإنشاء أربع مناطق صناعية في العراق موزعة على محافظات البلد وكالاتي:

1. **المنطقة الصناعية في البصرة (خور الزبير):** وتقع في قضاء الزبير غرب مدينة البصرة على الطريق المؤدي من قضاء الزبير إلى ميناء أم قصر 14 كم جنوباً، وتبلغ مساحتها 200 دونم وبعدد 60 مقسم صناعي وبمساحة 1200 م² للمقسم الواحد، وتحتوي مساحات مجاورة تسمح للتوسع المستقبلي بنسبة 10% سنوياً. وتبلغ نسبة الانجاز للبنى التحتية والخدمات الأخرى 20% تقريباً، وعدد العاملين يتراوح بين (150-200) شخص. وفيما يلي معلومات اقتصادية للمستثمر حول المنطقة الصناعية في البصرة، ومن نقاط قوة الفرصة الاستثمارية هي طلب السوق المحلي، إذ نظراً لتحول البلد نحو اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار سواء كان استثماراً محلياً أو أجنبياً، فانه من المتوقع أن يكون الطلب على الاستثمار في المنطقة الصناعية في محافظة البصرة جيد لعدم وجود مدينة صناعية حقيقية في المحافظة، إضافة الى توفر القوى العاملة في المحافظة والمحافظات القريبة إذ يتوفر عدد كبير من القوى العاملة المؤهلة والمدربة للعمل في المنطقة الصناعية وبمختلف الاختصاصات، كما إن معدل رواتب القوى العاملة: 1,78 مليون دولار أمريكي/سنة، وسعر إيجار القطعة الصناعية (بمساحة 1200م²) لا يقل عن 1000 دولار

أمريكي/شهر، بالإضافة الى الكلفة المقدرة لتنفيذ المنطقة الصناعية: 67 مليون دولار أمريكي (وزارة الصناعة، هيئة المدن الصناعية، قسم التخطيط والدراسات).

2. المنطقة الصناعية في ذي قار: وتقع على الطريق القديم ناصرية-بصرة 15 كم شمال تقاطع سوق الشيوخ، وتكون بمساحة كلية 2000 دونم وتحتوي على 950 مقسم صناعي. وتبلغ نسبة الإنجاز للبنى التحتية والخدمات الأخرى حوالي 40% (القيسي، 2016: 82) وعدد العاملين 150 شخص، رواتب القوى العاملة: 1,6 مليون دولار أمريكي/سنة. سعر إيجار القطعة الصناعية (بمساحة 1200م²) 1340 دولار أمريكي/شهر. الكلفة المقدرة لتنفيذ المنطقة الصناعية: 177 مليون دولار أمريكي. والربح السنوي المتوقع: يتراوح بين 36-42 مليون دولار أمريكي. وتتراوح فترة الاسترداد بين 4 سنوات وشهرين إلى 4 سنوات وثمانية أشهر (وزارة الصناعة، هيئة المدن الصناعية، قسم التخطيط والدراسات).

3. المنطقة الصناعية في الأنبار: تقع في الأنبار على الخط السريع (رمادي-هيت) تقاطع 35 كم، وتبلغ مساحتها 3000 دونم. وتم إعداد المسوحات والتصاميم وتم تنفيذ اعمال المرحلة الاولى بموجب العقد المرقم 42 وملاحقه وبمبلغ قدره 56,495,838 دينار في 2013/12/12، وقد تم استئناف المباشرة بعد توقف بتاريخ 2019/10/23، تحتوي المدينة على القطع الصناعية وبعدد 1847 مقسم صناعي وبمعدل 1250 م² لكل قطعة مخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4. المنطقة الصناعية في نينوى: وتقع في نينوى الى الشرق من موقع مشروع جابر بن حيان وتبلغ مساحتها حوالي (425) دونم. وتم إعداد المسوحات والمخططات التفصيلية إلا أنه لم يتم المباشرة بالعمل لتنفيذ البنى التحتية والخدمات الأخرى وتضم كافة المتطلبات الحديثة للمدن الصناعية وارااضي مخصصة للصناعات الخفيفة والمتوسطة بواقع 170 قطعة صناعية وبمساحة بحدود 1200 م² للقطعة الواحدة (القيسي، 2016: 82).



الشكل (1): توزيع المناطق او المدن الصناعية في العراق

وزارة الصناعة، المديرية العامة للتنمية الصناعية.

رابعاً. معوقات ومقومات إقامة المناطق الصناعية في العراق:

1. معوقات إقامة المناطق الصناعية في العراق:

أ. على مستوى التشريعات القانونية: إن قانون المناطق الصناعية يهدف الى تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وإنشاء وتطوير وإدارة المدن الصناعية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في استثمارات المدن الصناعية في جميع المحافظات والشراكة مع القطاع العام. والعمل على جذب وتحفيز انتقال الأنشطة الصناعية القائمة في المدن والتجمعات الصناعية الى المدن الصناعية المنشأة بموجب هذا القانون.، إذ ستساهم المناطق الصناعية في دعم الاقتصاد الوطني وخفض نسب البطالة من خلال توفير فرص عمل للأيدي العاملة، إلا إن عدم إقرار هذا القانون والعمل به يعد عائقاً بارزاً في طريق إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في العراق.

ب. على المستوى التنظيمي والمؤسسي: عدم وجود هيئة مستقلة فاعلة للمناطق الصناعية يكون من مهامها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإنشاء وتطوير المدن الصناعية، بالتعاون مع الجهات الحكومية ووضع الخطط اللازمة لتطويرها، فضلاً عن الاشراف على عملها. وايضا عدم وجود جهاز متخصص يعنى بتقديم الخدمات الفنية والإدارية والاستشارات من حيث تحديد الفرص الاستثمارية، وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات عن المشروعات القائمة والأسواق المتاحة.

ج. البنى التحتية: إن تهالك وتقاد� البنى التحتية والخدمات الاساسية للقطاع الخاص ساهم في تردي هذا القطاع محلياً وإقليمياً، وتفاقت هذه المشكلة بعد سنة 2003، خاصة النقص الشديد في تجهيز الطاقة الكهربائية، الأمر الذي يدفع أصحاب المشروعات الصناعية إما إلى التوقف أو التجهيز من السوق الأهلية والتي تزيد من تكاليف الانتاج وبالتالي تجعلها غير قادرة على منافسة أسعار منتجات القطاع غير الرسمي والبضائع المستوردة.

د. العامل الأمني: إن من أهم عوامل جذب الاستثمار الخاص هو وجود بيئة استثمارية آمنة ومستقرة، وهو ما يفتقر إليه العراق في ظل الظروف الحالية، فكما نعلم ان رأس المال جبان لذا فإن المستثمرين لا يخطرون باستثمار أموالهم في العراق في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني.

2. مقومات إقامة المناطق الصناعية في العراق: يمكن حصر أهم مقومات نجاح المناطق الصناعية في العراق بالآتي: (الزبدان، 2004: 81-83)

أ. الموقع الجغرافي: يحتل العراق موقعاً استراتيجياً وسيطاً بين الشرق والغرب والمحيط الهندي وأوربا لأنه يطل على الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافية مهمة لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الأدنى والعالم العربي الأمر الذي يمكنه من توفير أسواق مهمة لتصريف المنتجات العراقية في المدى الطويل فضلاً عن ذلك فإن العراق يرتبط بشبكة كثيفة من الخطوط البرية (بما فيها سكك الحديد) والجوية والبحرية مع دول الجوار.

ب. الموارد الاقتصادية: يعد العراق أحد مكامن الاستثمارات الصناعية لتوفر مصادر الطاقة الرخيصة فهو يمتلك ثروة هائلة من (النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات الاستخراجية) ومنتجاتها كالبترول وكيماويات والوقود المعدنية، وبالإضافة إلى النفط والغاز هناك الأسمدة والخامات كالفوسفات والكبريت والأملاح إلى جانب الثروة الزراعية الضخمة التي يمتلكها العراق.

ج. قوة العمل: يتوفر في العراق ثروة مهمة أخرى إلى جانب الثروة النفطية وهي ثروة القوى البشرية الغنية بالخبراء من مختلف التخصصات، والخريجين من أصحاب الشهادات العليا ومختلف الفنيين المهرة.

د. السوق الواسعة: تعد السوق العراقية من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة الواعدة والذي يتسم بالتنوع مما يعطي ضمانات كبيرة لمستثمري المنطقة الصناعية في إمكانية تصريف جزء من منتجاتهم في ذلك السوق حيث بلغ عدد سكان العراق حوالي (25) مليون نسمة عام 2002 فيما تجاوز العدد 40 مليون تقريبا عام 2020، وبشكل عام فإن العراق يقع ضمن منطقة الخليج العربي ويجاور عدة بلدان كإيران وتركيا وسوريا والأردن التي تتميز بارتفاع وتنوع هيكل الطلب فيها مما يجعل الاستثمار في المناطق الاقتصادية في العراق ذا جدوى اقتصادية ومردود مالي عال.

ه. البيئة السياحية: يعد العراق من مناطق الجذب السياحي المتميز في العالم سواء أكان في طبيعة تضاريسه الجغرافية وتنوعها أم تأريخه الحضاري الثري أم في المواقع الدينية المنتشرة في أرضه، فضلاً عن تمتعه بمناخ معتدل متنوع في مناطقه الجنوبية والوسطى والشمالية، الأمر الذي يجعل المستثمرين والعاملين في المناطق الاقتصادية في العراق يتمتعون ببيئة سياحية إلى جانب ما يحققونه من عائد مرتفع للاستثمار.

و. إمكانات التكامل الصناعي: يمتلك العراق إمكانات كبيرة للتكامل الصناعي بفعل تطور العديد من الأنشطة والفروع الصناعية فيه سواء أكان على مستوى القطاع العام أم القطاع الخاص، الأمر الذي يتيح من فرص الاستثمار من خلال إقامة الصناعات المغذية والمساندة، وكذلك الصناعات الأمامية للعديد من الفروع الصناعية في المنطقة الصناعية.

نستنتج مما تقدم بأن العراق يمتلك أرباحاً في مدى وفرة أغلب مقومات المناطق الصناعية خاصة فيما يتعلق بالموقع وحجم السوق والموارد الاقتصادية (مدخلات الإنتاج)، إلا أن ذلك لا يعد كافياً إلا بعد أخذ المضامين الحقيقية لتلك المقومات وتجاوز عقبات أو تحديات إقامة المناطق الصناعية فيه (الزبدان، 2004: 83).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال البحث توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية:

1. هناك تلكؤ وتخبط في عمل الحكومة العراقية في توفير بيئة استثمارية آمنة تحمل مقومات البيئة الملائمة لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي. إضافة الى ان العراق يعاني من قصور كبير في البنية التحتية، فضلاً عن تزايد الفساد الاداري والمالي.
2. لا يزال العراق متأخراً جداً في مجال المناطق والمدن الصناعية مقارنة بالدول الاخرى التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية وتركز الاستثمارات، ورفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال جذب رؤوس الاموال والخبرات العلمية والفنية.
3. يعد ترتيب بلد ما على اساس سهولة ممارسة أنشطة الاعمال هو متوسط الدرجات التصنيفية العشر المدرجة في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2019، وبالنسبة لموقع العراق من هذه المعايير والتي تعد من مؤشرات جذب او طرد الاستثمارات فلا يزال العراق بعيداً عن هذه المعايير إذ احتل مراتب متأخرة ضمن مؤشرات بيئة الاعمال.
4. ان توجهات العراق في الفترة القليلة الماضية الى التخطيط وإنشاء عدد من المناطق الصناعية في مختلف محافظات البلد مؤشر ايجابي الى توجه العراق للاهتمام بالقطاع الصناعي بشكل عام والمناطق الصناعية بشكل خاص، مما يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي للبلد.

ثانياً. التوصيات: وفي ضوء الاستنتاجات يوصي الباحث بما يأتي:

1. ضرورة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد كلياً على القطاع النفطي، وتوجيه عناية خاصة لقطاع الصناعة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وتوجيه البرامج والسياسات المحفزة للاستثمارات المحلية والاجنبية.
 2. الاهتمام بتحسين الوضع الامني لتشجيع الاستثمار الصناعي، الذي يستلزم رؤوس اموال كبيرة التي بدورها تحتاج الى اوضاع سياسية مستقرة لتطمئن اصحاب رؤوس الاموال الراغبين بالاستثمار في العراق.
 3. الاهتمام بمشكلة تجهيز الطاقة الكهربائية وإيجاد الحلول الجذرية لها إذ تعد من المشكلات الرئيسية التي تعيق تقدم الصناعة ويكون الاهتمام من خلال تحسين المنظومة الكهربائية الرئيسية واعطاء الاولوية في التجهيز للمناطق الصناعية، فضلاً عن تحسين مسألة تجهيز الوقود.
- المصادر**
- أولاً. المصادر العربية:**
1. الجبوري، عبد الخالق دبي، أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر العراق أنموذجاً للمدة (2003-2013)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 2016.
 2. العبيدي، فاضل محمد علي ابراهيم، البيئة والفرص الاستثمارية في الاقتصاد العراقي مع اشارة الى محافظة الانبار، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، 2010.
 3. القيسي، علي حسن بريسم، استراتيجية المدن الصناعية الجديدة والتنمية المكانية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2016.
 4. حمزة، حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد الثالث والعشرون، 2012.
 5. الزيدان، ضحى سالم احمد، تقييم المشاريع الصناعية في المناطق الحرة في العراق – إشارة خاصة إلى المنطقة الحرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2004.
 6. خلف، بلاسم جميل، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
 7. رشيد، ثائر محمود، موقع العراق في بيئة اقتصاديات الاعمال الدولية واهمية الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المستهدفة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، 2015.
 8. ايمان خلفلاوي، ساسية عناني، المناطق الصناعية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات، الجزائر، 2017.
 9. رؤى نصير كاظم، جليل كامل عيدان، تحليل مؤشرات كفاءة أداء بيئة الأعمال الاستثمارية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم المالية والادارية، جامعة واسط، العدد (20) 2015.
 10. موحى، جواد كاظم، تقييم استراتيجية دعم القطاع الصناعي الخاص في العراق على وفق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2019.
 11. مقداد، محمد ابراهيم، القدرة، محمد مصطفى، الاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته، وأثره في توفير فرص العمل (دراسة حالة: مدينة غزة الصناعية)، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 2009.

12. فريحة، ليندة، عزوزي، خديجة، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجحة يومي 19 و20 أكتوبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016.

13. وزارة الصناعة والمعادن، هيئة المدن الصناعية، قسم التخطيط والدراسات.

ثانياً. المواقع الالكترونية:

1. عبد الرضا، نبيل جعفر، 2012: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305112>
2. بتول صراوة عبادة، فشل السياسة التشريعية الاستثمارية للحكومة العراقية، بحث مقدم الى مؤتمر (الاصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد) الذي اقامته مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام وجامعة الكوفة/كلية القانون 25-26 نيسان 2018: <https://m.annabaa.org>
3. مجلس النواب العراقي، القوانين الصادرة: www.parliament.iq
4. World Bank, Doing Business (2020) <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/iraq>
5. وزارة الصناعة، المديرية العامة للتنمية الصناعية: <https://gdid.gov.iq>

ثالثاً. المصادر الاجنبية:

1. Bui Cong Men, Solutions for attracting investment projects into Industrial Zone at HauGiang province Period 2013-2020, Master Thesis, I-Shou University, 2014, P. 5.